المستخلص

من المشكلات الخطيرة التي بدأت تظهر في العديد من دول العالم ومنها العراق ، مشكلة شحة المياه بسبب قلة وارداتها و زيادة الطلب عليها. وما لذلك من أثر على جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، و من ثم تحتم على سلطات الدولة كافة ، و لاسيما السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة الموارد المائية.. التحرك لحماية الموارد المائية عبر الإستخدام الأمثل و منع التجاوز عليها و تلويثها ، أو إتخاذ إجراءات تقليل المخاطر بعد وقوعها.

وبذلك فإن الحماية واجب تتولاه الإدارة للمحافظة على الموارد المائية و منشآتها عبر التشريعات التي منحت الإدارة الاختصاصات اللازمة و الوسائل التي تمكّنها من القيام بواجب الحماية ، لأن الموارد المائية و منشآتها من الأملاك العامة ، و ما يتمتع به الأفراد من حقوق في شأنها... هو حق الانتفاع في ضوء الرخصة التي تمنحها الإدارة.

لكن لا تستطيع الإدارة المختصة بحماية الموارد المائية، القيام بذلك بمفردها!

بل لابد من تعاون باقي الإدارات كوزارة الصحة والبيئة ووزارة الأشغال والبلديات ولإعمار والاسكان ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية ، فضلًا عمّا يتوجب على السلطات الأخرى (السلطة التشريعية والسلطة القضائية) القيام به من أعمال ، لأن الحماية لا تتوقف على جانب معين لقطاع الموارد المائية ، إنما تشمل كل ما يحيط بها لضمان إستمرار عمل مرفق الموارد المائية بانتظام و اضطراد هذا الى جانب ضرورة قيام الإدارة بدور مهم على المستوى الخارجي ، نظراً لوقوع منابع الأنهار ومساراتها في دول أخرى .

ولا يمنع كل ذلك من إثارة مسؤولية الادارة عند إخلالها بالواجبات التي فرضها المشرّع عبر الرقابة على أعمالها ، من ذلك وجدنا من الضروري أن نسلّط الضوء على دراسة موضوع البحث ... (دور الإدارة في حماية الموارد المائية) ،عبر تقسيم البحث على فصلين يتناول الأول الإدارة المختصة في حماية الموارد المائية ، أما الفصل الثاني ينصرف الى أحكام الحماية الإدارية للموارد المائية .